اقتراض أفضل

غريغوري سميث
حين يكون الائتمان في موضعه: كيف تصبح الديون الإفريقية نفعا لا عبئا؟
Gregory Smith
Where Credit Is Due: How Africa's Debt Can Be a Benefit, Not a Burden
Hurst Publishers,
London, UK, 2021, 240 pp., $34.95

كثير من البلدان الإفريقية يتعين عليها النهوض بالاستثمارات ومستويات المعيشة، ولكنها تعاني من انخفاض الإيرادات المحلية وارتفاع الدين العام. وقد فاقمت الجائحة من هذا التحدي في ظل زيادة ارتفاع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، مما يثير قضايا تتعلق بالمدى القصير كما يثير تساؤلا عن أفضل السبل التي تتيح لإفريقيا استخدام الدين لتحقيق إمكاناتها على المدى الطويل.

ويحدد الاقتصادي غريغوري سميث في كتابه الجديد منهجا يسميه «الاقتراض ذو الغرض»، وهو ينطوي على ربط الاقتراض العام باستراتيجيات تنموية واضحة، وتنسيق أفضل فيما بين الدائنين الرسميين، ومزيد من الإجراءات المسؤولة و«الحميدة» من جانب الدائنين من القطاع الخاص، والمرونة من جانب «محكمي ومهندسي» النظام الدولي.

ويقدم سميث زخيرة من المعلومات عن مشهد الدين العام في إفريقيا، والمشكلات المرتبطة بارتفاع الدين، واقتراحات لتجنب – أو حل – أزمات الدين وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الدين مع تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى. وتناقش فقرة «قصص البلدان» في كل فصل الأوضاع في بلدان إفريقية بعينها.

وقد ارتفعت ديون القارة الإفريقية منذ عام ٢٠١٠ بعد ما شهدته من انخفاضات كبيرة من خلال «المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون» و«المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون»، وكذلك من خلال عمليات إعادة التفاوض على هذه الديون مع الدائنين الرسميين والدائنين من القطاع الخاص. ويتسم هذا الدين الأخير بدرجة تيسير أقل وطابع تجاري أكبر مقارنة بالديون السابقة، كما أنه يضم مقرضين متنوعين، بما في ذلك الصين، ومؤسسات إقليمية إفريقية، وغيرها. وبالإضافة إلى قروض البنوك التجارية التي تمكنت البلدان من الحصول عليها، فقد تزايدت قدرتها على النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية وإصدار سندات اليوروبوند، مما يساعد على تمويل موازناتها في مواجهة تراجع المساعدات الأجنبية ويصدر إشارة جاذبة لتدفقات رأس المال الأخرى، وإن كان يحمل مخاطر جديدة أيضا.

ويخصص سميث فصلا عن إقراض الصين لإفريقيا، ملقيا الضوء على حجم هذا الإقراض وشروطه وطبيعته وأغراضه ومخاطره، ويناقش تخفيف الصين لأعباء ديون البلدان الإفريقية على مر العقود.

ولم يكن تخفيف المجتمع الدولي لأعباء ديون إفريقيا كافيا خلال أزمات الدين في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وهو ما يرجع في جانب منه، حسبما يرى سميث، إلى وجود ثغرات في فهم مقدار الدين الذي يعتبر مفرطا. ويوجه سميث انتقادا لبرامج التصحيح المالي التي كانت تدعمها المؤسسات متعددة الأطراف خلال هذه الفترة، غير أنه لم يطور فكرته على نحو كامل. وبالنظر إلى المستقبل، تتمثل الرسالة الأساسية في ضرورة العمل على إحداث «تطور، وليس ثورة» في النظام الدولي لإعادة التفاوض على الديون، مثلما تحاول أن تفعل مجموعة العشرين من خلال إطارها المشترك وما تسعى إليه الجهود الأخرى ذات الصلة.

وينبغي للمقترضين والدائنين والمدخرين ومحكمي ومهندسي النظام الدولي اتخاذ إجراءات للوصول إلى «اقتراض أفضل» من شأنه المساعدة في تنمية البلدان مع الوصول بمخاطر الأزمات إلى أقل درجة ممكنة. ويقول سميث إنه ينبغي الاقتراض بحذر، واستخدام الدين للاستثمار المنتج، واتباع استراتيجية الإدارة النشطة للدين، وزيادة الشفافية بشأن الدين، وتعميق الأسواق المحلية، وإتاحة

تتمثل الرسالة الأساسية في ضرورة إحداث تطور، وليس ثورة، في النظام الدولي لإعادة التفاوض على الديون.

المزيد من التمويل الخارجي المرن — وكلها توصيات سيكون لها صدى لدى القراء، الذين ربما كانوا سيهتمون أيضا بقراءة بعض الرؤى عن كيفية تحقيقها.

إن القارئ لهذا الكتاب ليستهويه منهجه المنطقي وأسلوبه الشيق، ولعل تضمين الكتاب تعريفات لمصطلحات مثل رأس المال «الأهدأ» والاستثمار «الأذكى» والسياسات «المضبوطة» كان سيجعل فيه نفعا أكبر. وقد ينزعج بعض القراء المتابعين لإصدارات صندوق النقد الدولي من استخدام تعبير «عمليات الإنقاذ» للإشارة إلى برامج الصندوق. غير أن هذه مجرد تفاصيل.

وبوجه عام، يعد الكتاب إضافة قيمة للأدبيات المتخصصة في هذا المجال ويستحق القراءة من جانب المهتمين بقضايا الديون الإفريقية. FD

فيفيك أرورا، نائب مدير الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي.